

تحليل واقع تدفقات التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية في إطار التصديق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998-2010م)

الأستاذ: هالم صالح

المركز الجامعي - تيسمسيلت -

ملخص

تبنّت الدول العربية منذ بدايات العمل العربي المشترك التبادل التجاري فيما بينها كأحد أهم المداخل الرئيسية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وفي سبيل تحقيق ذلك أبرمت العديد من الاتفاقيات استهدفت تحرير التجارة العربية البينية كان آخرها البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) الذي بدأ تنفيذه التدريجي (النسي) بداية من عام 1998م، ومع مطلع عام 2005م أصبحت السلع الصناعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين دول أعضاء المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي ساهم في زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل لافت للانتباه خلال الأعوام القليلة الماضية.

الكلمات الدالة: منطقة التجارة الحرة العربية، التكامل الاقتصادي، التجارة البينية....

Abstract:

Since the start of the inter-Arab states cooperation, Arab states have adopted a joint trade exchange activity as one of the main entrances to activate the Arab Economic Integration. In order to achieve that goal several agreements were introduced to liberalize the inter-Arab states trade activity. The latest of such agreements was the program for the establishment of the Greater Arab Free Trade Area known as (GAFTA), which has seen a progressive beginning since 1998, and by early 2005 it has reached a level where industrial product of Arab origin were free of customs duties and taxes for trade activity between members of the region, all of that has contributed to the increase of inter-trade activity between these countries in a remarkable way during the last few years.

Key words : Arab Free Trade Zone, economic integration, inter-regional trade...

مقدمة:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية إلى يومنا هذا، حيث حظي موضوع التبادل التجاري بين هذه الدول باهتمام بالغ وأهمية قصوى و ظل من المحاور الأساسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك والذي اتخذت في سبيل تحقيقه العديد من المبادرات سواء في إطار الجامعة العربية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الجماعية، أو خارج الجامعة من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية أو إقامة التجمعات الإقليمية الفرعية كمجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وبداية من العقد الأخير من القرن العشرين شهدت تدفقات التجارة العربية البينية قفزة نوعية وتطور ملحوظ، وذلك بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع عام 2005م مرحلتها النهائية من التنفيذ، وأصبحت جميع السلع ذات المنشأ العربي معفاة من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء بموجب أحكام المنطقة، وأعطت تلك الاتفاقية دفعة قوية بشأن زيادة التعاون بين الدول العربية.

غير أنه وبالرغم من كل الجهود المبذولة والتحسين الملحوظ على مستوى تدفقات التجارة العربية البينية، إلا أن معدلاتها تبقى متواضعة نسبيا مقارنة بما تم اتخاذه من إجراءات تحفيزية من جهة، وما بين الأهداف المخطط لها والمرغوب في الوصول إليها من جهة أخرى، فهي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 10% من إجمالي التجارة العربية.

المحور الأول: فحوص (مضمون) اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كحلف اقتصادي ومبادرة جديدة من طرف جامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي غير الناجحة، وتستهدف أساساً تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل، كما جاءت هذه المنطقة كاستجابة للضغوطات والتحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية المختلفة أكثر منها استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي.

أولاً: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: أصدرت القمة العربية في اجتماعها بالقاهرة 21-

1996/06/23م قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وعليه أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 1997/02/19م والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/01/01م، وتضمن القرار التخفيض التدريجي بنسبة 10% سنوياً للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والمفروضة على تبادل البضائع العربية ذات المنشأ المحلي، وقد وافق جميع الأعضاء على شروط تأسيس المنطقة والالتزام بها.

ثانياً: البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تختلف منطقة التجارة الحرة

العربية الكبرى هذه عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة، باعتبارها تملك برنامجاً تنفيذياً وزمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، إضافة إلى لجان التنفيذ والمتابعة، وفيما يلي أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه الاتفاقية⁽¹⁾:

- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بالتحرير المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب ثابتة 10% سنوياً؛
- تلغى كافة القيود غير الجمركية بشكل فوري وليس تدريجي والمتمثلة بالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع مثل: (الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتماد وتراخيص الاستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية... الخ)؛
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية؛
- يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية، ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية (يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ العامة ريثما يتم إعداد قواعد المنشأ التفصيلية)
- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل (رسم الطابع، الرسوم القنصلية، رسوم خدمات جمارك، رسوم المرور، ضرائب على المستوردات دون خدمات محددة...) التي يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية المفعول في كل دولة طرف؛
- يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساوده أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ؛ الأمانة الفنية)؛
- تتشاور الدول الأعضاء حول الخدمات المرتبطة بالتجارة، تنسيق النظم والتشريعات السياسات، التعاون التكنولوجي والعلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية (وقد قرر المجلس الاقتصادي لاحقاً في دورته 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة، ويتم العمل حالياً على إعداد جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة)؛

- يجوز لبلدين أو أكثر الاتفاق فيما بينهم على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثالثاً: العضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: إن عضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما يشترط لتكون الدولة عضواً في المنطقة أن تستوفي الشروط التالية⁽²⁾:

- تكون عضواً في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سواء كان بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها؛

- أن يصدر قرار من مجلس وزرائها بالموافقة على الانضمام إلى المنطقة ويبلغ إلى الأمانة العامة للجامعة.

- أن تودع لدى الأمانة العامة للجامعة هيكل تعريفاتها الجمركية الفعلية؛

- أن يصدر قرار تنفيذي من الإدارة الجمركية المعنية في الدولة إلى منافذها الجمركية البرية والبحرية والجوية بتطبيق التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية بدءاً من بداية عام 1998م.

- اعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 01-09-1997م، بما في ذلك شهادة المنشأ العربية وإبلاغ الأمانة العامة للجامعة بالجهات المصدرة والمصدقة على شهادة المنشأ العربية ونماذج التوقيعات والأختام المعتمدة عليها؛

- اعتماد قائمة السلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه وهي الأسباب: الدينية، البيئية، الأمنية، الصحية.

رابعاً: أهداف الاتفاقية: تهدف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء، ومع توقيع الاتفاقية أصبحت الدول الأعضاء ملتزمة بتحقيق الأهداف الآتية مع بداية عام 2005م⁽³⁾:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.

- التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.

- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولاً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

- توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.

- وضع الأسس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

المحور الثاني: أثر منطقة (GAFTA) على التجارة العربية البينية: هناك مؤشرات إيجابية عديدة

تظهر بداية تحول جدي في مسار التجارة العربية البينية، وبالأخص منها السلع الصناعية (غير النفطية) بعد دخول المنطقة حيز التنفيذ، فالأزمات التي بدأت تعصف بالاقتصاد العالمي اعتباراً من عام 2007م، وأدت إلى انحسار النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، لعبت دوراً أساسياً في تحويل التجارة العربية إلى الداخل العربي، لذلك شهدت التجارة العربية البينية تطوراً ملحوظاً بداية من عام 1998م بالنسبة إلى معظم الدول العربية⁽⁴⁾.

أولاً: أداء التجارة العربية البينية للفترة (1998-2004م): إن متابعة أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المراحل الأولى لتطبيقها (مرحلة التفكيك الجزئي) يعتبر عملاً هاماً جداً، إذ أنه يساعد على معرفة إلى أي مدى تعمل الاتفاقية في إطار الأهداف المخططة لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، ومن

ثم تحديد العوائق التي تقف في طريقها، وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة في إطار الاتفاقية وبالتخفيض النسبي للتعريفات الجمركية على الواردات العربية، فقد ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ، وللوقوف على معدلات نموها وتطورها نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور الصادرات والواردات العربية (مليار دولار)

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
8.7	8.4	8.5	7.3	6.2	8.1	9.2	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات
12.2	11.2	11.8	10.6	10.5	9.7	7.9	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات
32.15	23.55	20.5	17.15	15.87	13.87	13	التجارة العربية البينية (صادرات + واردات) 2/
34.67	25.47	20.9	17.25	16.05	14.12	13.72	الصادرات البينية
29.75	21.87	20.16	17.08	15.7	13.62	12.27	الواردات البينية
10.1	9.6	9.9	8.6	7.8	8.7	9	نسبة التجارة العربية البينية إلى الإجمالية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004م

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع قيمة التجارة البينية العربية من 13 مليار دولار عام 1998م إلى ما يفوق 32 مليار دولار عام 2004م، أي بنسبة 146%، ويعود السبب إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة منه، إلا أنه يلاحظ وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005م أن نسبة إجمالي الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية قد انخفض من 9,2% سنة 1998م إلى 8,7% سنة 2004م، ووصلت إلى أدنى نسبة لها 6,2% عام 2000م، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات. أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من 12,2 مليار دولار عام 1998م إلى ما يقارب 29,7 مليار دولار عام 2004م، أي بنسبة نمو قدرت ب 33%، وكذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9% سنة 1998م إلى 12,2% عام 2004م، وتأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات تليها السعودية في المرتبة الثانية.

ثانياً: أداء التجارة العربية البينية للفترة (2005-2010م): شهد عام 2005م بداية التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى والتحرير الكامل للسلع الصناعية من القيود الجمركية والرسوم المماثلة، ومع التحرير الكامل واستكمال منطقة التجارة العربية الكبرى تكون الدول العربية قد حققت أولى خطواتها نحو التكامل الاقتصادي العربي، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية البينية مع نهاية عام 2010م إلى ما قيمته 77.7 مليار دولار مقابل 76.8 مليار دولار قيمة الواردات العربية البينية، لتبلغ قيمة التجارة العربية البينية 10.2% من إجمالي التجارة الإجمالية العربية، ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا تطور الصادرات والواردات البينية العربية.

الجدول رقم (02): تطور الصادرات والواردات العربية للفترة (مليار دولار)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
77.7	76.8	86.8	71.0	58.6	48.3	الصادرات البينية
77.20	72.4	78.2	64.2	53.6	44.1	الواردات البينية
77.40	74.6	82.5	67.6	56.1	46.2	التجارة العربية البينية (صادرات + واردات) 2/
8.60	10.28	8.7	8.8	8.5	8.5	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات
11.84	11.2	11.04	12.0	13.11	12.6	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات
10.20	10.72	9.87	10.40	10.80	10.55	نسبة مساهمة التجارة البينية إلى الإجمالية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010م

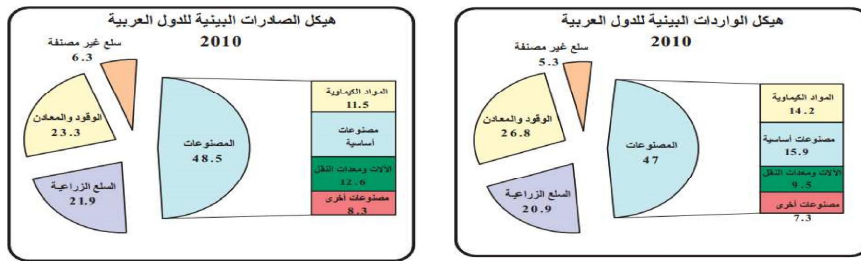
يتضح من الجدول أعلاه أن دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ مع بداية 2005م، قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي لينتقل حجم التجارة العربية البينية من 56,1 مليار دولار عام 2006م إلى 82,5 مليار دولار عام 2008م، مع ارتفاع تدريجي لكن بنسب قليلة لقيمة الصادرات والواردات العربية البينية في الفترة 2007-2005م، حيث ازدادت الصادرات البينية خلال سنة 2008م بنسبة 22.2% لتصل إلى حوالي 86,8 مليار دولار بالمقارنة مع 71,0 مليار دولار عام 2007م، وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008م بنسبة 22,11% مقارنة بمستواها لعام 2007م، فبلغت حوالي 78,2 مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007م، أما نسبة

التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية فقد بلغت نسبة 10.72% في عام 2009م، مقارنة بـ 9.87% عام 2008م، وهذا بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010م.

ثالثاً: الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية: تبين التقديرات المتاحة للهيكل السلعي للتجارة العربية البينية لعام 2010م، أن ترتيب فئات السلع الرئيسية لم يتغير على الرغم من حصول تغيرات في حصصها، فعلى صعيد الصادرات البينية حافظت مجموعة المواد الخام و الوقود المعدني على الصدارة بحصة وصلت إلى 23.3% في إجمالي الصادرات البينية العربية، وتعزى زيادة أهمية فئة الوقود والمعادن إلى ارتفاع أسعار كل من النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك عدد من المعادن الأخرى، وفي ضوء ذلك انخفضت الأهمية النسبية لفئتي السلع الزراعية والمصنوعات في هيكل الصادرات البينية حيث تراجع حصة السلع الزراعية من نسبة 22.5% عام 2009م إلى 21.9% عام 2010م، أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية فقد تراجعت أيضاً من 49% في عام 2009م إلى 48.5% لعام 2010م، وتراجعت بدورها الفئات الرئيسية للمصنوعات فانخفضت حصة المصنوعات الأساسية من نسبة 18.7% عام 2009م إلى 16.1% عام 2010م، كما انخفضت حصة فئة الآلات ومعدات النقل من 13.7% إلى 12.6% من الصادرات البينية العربية، وفي المقابل سجلت المواد الكيماوية (عضوية وغير عضوية) زيادة طفيفة في حصتها من الصادرات البينية لتبلغ 11.5% عام 2010م، كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتبلغ 8.3% مقابل 5.3% خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تبين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية، وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2010م أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصة السلعية للصادرات البينية، والشكل التالي يوضح تطور هيكل الواردات البينية للدول العربية لعام 2010م.

الشكل رقم(1): هيكل الصادرات والواردات البينية للدول العربية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010م.

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية، وبالتالي تبين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية، وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2010م أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصة السلعية للصادرات البينية، والشكل التالي يوضح تطور هيكل الواردات البينية للدول العربية لعام 2010م.

رابعاً: الميكل الجغرافي للتجارة العربية البينية: تتباين نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية لكل دولة عربية و أخرى، فهناك بعض الدول العربية ترتفع فيها هذه النسبة، مما يعني أنها تتعامل في تجارتها أكثر مع الدول العربية، وهناك دول أخرى تنخفض فيها هذه النسبة مما يعني أن تبادلها التجاري يكون أساساً مع دول خارج المنطقة العربية، كما يختلف نصيب كل دولة عربية من حجم التجارة البينية حسب طبيعة وهيكل تجارتها، وكذا شركائها التجاريين الرئيسيين، وبشكل عام تتسم اتجاهات التجارة العربية البينية بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية المتجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق... الخ.

وفي هذا الصدد تشير البيانات الأولية لاتجاهات التجارة العربية البينية الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010م، أن صادرات الأردن تركزت في العراق بنسبة 31% وتركزت صادرات تونس في دولتين متجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة 42% و 27% على التوالي، أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس، المغرب ومصر بنسب 34%، 32%، و 19% على التوالي، وتركزت صادرات السودان في دولة عربية واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 84%، وصادرات الصومال في الإمارات واليمن بنسبة 57% و 19% على التوالي، وتركزت صادرات العراق في سوريا والأردن بنسبة 78% و 19%، وعمان في الإمارات بنسبة 73%، وصادرات قطر في الإمارات وعمان 45% و 17% على الترتيب، وصادرات ليبيا في تونس بنسبة 49%، وأخيراً تركزت صادرات اليمن البينية في الإمارات والسعودية بنسبة 43% و 27% على الترتيب.

وفي جانب الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في دول واحدة هي السعودية بنسبة 56%، وتركزت أيضاً واردات البحرين في السعودية بنسبة 81% وواردات تونس في الجزائر بنسبة 40%، وواردات السعودية في الإمارات 38%، وواردات الصومال في جيبوتي 61%، وواردات العراق في سوريا 70%، وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات والسعودية بنسبة 37% و 29% على التوالي، والواردات البينية لعمان في الإمارات 72%، والواردات البينية للكويت في السعودية بنسبة 40%، وواردات ليبيا من تونس ومصر بنسبة 34% و 31%، وواردات مصر في السعودية والكويت 34% و 24% على التوالي، وواردات المغرب من السعودية ب 44%، وواردات موريتانيا من الإمارات بنسبة 77%، وأخيراً تبلغ نسبة تركيز الواردات البينية لليمن من الإمارات نحو 48%، وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية.

خامساً: مساهمة التجار البينية في التجارة الإجمالية: أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة أعلى من نسبة زيادة قيمة الصادرات البينية إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 8.6% في عام 2010م، وكذلك الأمر بالنسبة لمساهمة الواردات البينية، فقد أدى ارتفاع الواردات الإجمالية بنسبة أعلى من ارتفاع الواردات البينية إلى تراجع حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتبلغ 11.8%، وبالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشر دولة عربية بحصص تساوي أو تفوق متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.6%) في عام 2010م، وتراوح هذه الحصص بين أعلاها 92.9% بالنسبة للصومال وأدناها 8.6% بالنسبة للسعودية، والجدول التالي يوضح مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية.

الجدول رقم (03): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية نسبة مئوية

2010	2009	2008	2007	2006	
8.6	10.6	8.9	8.9	8.5	نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
11.8	12.2	12.9	11.9	13.2	نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2010م

المحور الثالث: معوقات تدفقات التجارة العربية البينية

بالرغم من انقضاء حوالي عقد من الزمن على الانطلاقة الفعلية للاتفاقية، إلا أن تنفيذ بنودها وأحكامها يواجه بعض التحديات والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لها، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الأعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي، واستناداً إلى الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها الجامعة العربية لمعرفة الأسباب التي تعرقل زيادة التجارة العربية البينية، فإنه تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: القيود غير الجمركية: تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى تشمل هذه القيود ما يلي⁽⁵⁾:

- **القيود الفنية:** وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات القياسية في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات والاصفات على المنتج الصناعي ودلالة المنشأ، أنواع العبوات، تضارب نتائج المختبرات، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصاً على منتجات الصناعات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية والمبالغة في أساليب الكشف وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

- **القيود الإدارية:** وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه، وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاین السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية⁽⁶⁾.

- **القيود النقدية:** أن بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف وتشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة هذه القيود وذلك عن طريق معالجة أية قيود خاصة بالعملة، لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف⁽⁷⁾.

- **القيود المالية:** هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علماً أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في أيلول 2003م قد توصل إلى (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات).

- **القيود الكمية:** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرقابة الزراعية في كثير من الأحيان، ونشير هنا إلى أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد دعت إلى الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية.

ثانياً: مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريف الجمركية⁽⁸⁾: إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة

من القيمة في الدول العربية، ورسوم إحصاء وخدمات الجمارك كنسبة من القيمة المستوردة، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرية ورسوم المرور على الطرق، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمه البضاعة وكلفتها، الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزول كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية.

ثالثاً: عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات: تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول أعضاء المنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر، وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية⁽⁹⁾.

رابعاً: قواعد المنشأ التفصيلية: تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية، كما أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي، ويتم حالياً العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت أسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية⁽¹⁰⁾، إلا أن اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الأعضاء، وظلت بعض الأحكام العامة محل خلاف، مما كان له أثر مباشر في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع.

خامساً: النقل البري والبحري: إن كلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات كلفة النقل تشكل عائقاً آخر أمام التجارة العربية البينية، حيث يعتبر المغرب العربي أقرب جغرافياً إلى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي، وبشكل عام فإن عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جداً⁽¹¹⁾، بل وتشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعقدة لتحرير التجارة بين البلاد العربية، الأمر الذي يتطلب إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التأمين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري، أيضاً لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية.

سادساً: الموائمة مع الضوابط الدولية: هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئة وغيرها⁽¹²⁾، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنطقة ستلزم نفسها بقواعد أيزو أو قواعد منظمة التجارة العالمية، أو قواعد الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها مطلباً ضرورياً من متطلبات العولمة⁽¹³⁾.

سابعاً: المعلومات والإحصائيات اللازمة للتجارة البينية: تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة

بالأسواق والسلع المختلفة وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية⁽¹⁴⁾.

المحور الخامس: متطلبات تطوير التجارة العربية البينية

في إطار السعي لمعالجة المعوقات السابقة الذكر، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإيفاد فرق عمل ميدانية إلى كافة الدول العربية للتعرف على مبررات هذه القيود غير الجمركية، وبعد إعداد الدراسات التفصيلية والشاملة حول نتائج هذه الزيارات تم اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي من شأنها تأمين نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالتالي زيادة تدفقات التجارة العربية البينية خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية، ومن أهم هذه الإجراءات:

- تفعيل اللائحة التي تم إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2004م الخاصة بقضية فض النزاعات وآلية تسوية المنازعات للبت في القضايا التي هي موضع خلاف بين الشركاء التجاريين داخل دول المنطقة حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر⁽¹⁵⁾؛

- ترسيخ قواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار، حيث أن المنافسة هي الأساس الذي تقوم عليه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف إعادة تخصيص وتوزيع أفضل للموارد بين الدول العربية اعتماداً على مبدأ الميزة النسبية والتنافسية والتقدم العلمي والتكنولوجي؛

- ضرورة إدماج تجارة الخدمات لتعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن الاتحاد الجمركي المأمول الانتقال إليه لن ينجح بدون تحرير تجارة الخدمات، لأن التجارة في السلع ليست أهم ما يربط الدول العربية تجارياً بل هي تمثل أقل من نصف التجارة البينية العربية، بينما تحتل الخدمات أكثر من النصف الآخر لهذه التجارة⁽¹⁶⁾؛

- إيجاد مواصفات قياسية عربية للسلع التي يتم تبادلها ضمن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لأن المواصفات المختلفة تشكل حاجزاً أكثر تعقيداً من الحواجز الجمركية القائمة، حيث أثبتت التجارب الناجحة للعديد من التجمعات الإقليمية، أن من أهم مقومات نجاحها هو تنسيق الجهود في مجال المواصفات والمقاييس ونظم الجودة⁽¹⁷⁾؛

- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الأقطار العربية في جميع المجالات، حيث يساهم ذلك في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لهذه الدول؛

- التزام جميع الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعدم وضع أية عراقيل أمام المنطقة، والارتقاء بها للانتقال بسلاسة نحو الاتحاد الجمركي تمهيداً للدخول في السوق العربية المشتركة وصولاً للوحدة الاقتصادية العربية ثم الاندماج الاقتصادي الشامل والوقوف بالتالي بقوة أمام التكتلات العالمية؛

- إنشاء مركز معلومات للتجارة العربية، يتولى توفير البيانات التفصيلية عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار والمعلومات التسويقية في الدول العربية لكل سلع التجارة العربية؛

- إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقاً لمواصفات الدول العربية المستوردة، وتتمتع هذه الشركات بحرية التجارة العربية البينية؛

- توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية، والإسراع في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وتفضيل السلع ذات شهادة المنشأ العربية؛

- تشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة في مجالات البنية الأساسية التجارية والتسويقية ومنها النقل والتخزين والتصنيع والتعبئة وغيرها من الصناعات المغذية في شكل شركات عربية مشتركة؛

- تفعيل دور الاتحادات العربية ودور الغرف التجارية والصناعية في تنمية التجارة العربية البينية؛

- دعم خدمات المعلومات التسويقية على المستوى الإقليمي؛

- تخصيص بنك تجاري عربي لتمويل التجارة العربية البينية وتطوير نظام تسوية المدفوعات بالعملات المحلية للدول العربية؛
- العمل على تنويع الإنتاج الصناعي العربي ورفع مستوى مقاييس الجودة.

خاتمة

لقد شجعت المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة المتوسطية، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة على التعجيل بإطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف مواجهه التحديات الاقتصادية الدولية وتوفير قاعدة تعاون اقتصادي عربي مشترك تساعد في تلبية طموحات الدول العربية، وقد تم الاستفادة من عوامل تأخر وفشل محاولات التعاون الاقتصادي العربي المشترك السابقة من خلال البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث شكل هذا البرنامج خطوة أساسية وهامة لتنمية التجارة العربية البينية بين البلدان العربية وذلك لاعتماده على التزامات من قبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ التنفيذ التدريجي لبنود المنطقة عام 1998م، وعلى ضوء التجارب السابقة وبعد مرور عشر سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الضرورة تقتضي العمل على تجاوز التحديات التي تم ذكرها سابقا، وهذا بالاستعانة ببعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساهمة في معالجة هذه المشاكل والتخفيف من حدتها، ومن أهمها:

- القيود غير الجمركية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية البينية حيث أنها تفوق في تأثيرها القيود الجمركية؛
- وضع وتفعيل آليات فض المنازعات التي قد تنشأ في إطار المنطقة والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
- الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريف موحدة لكل الدول المنظمة لمنطقة التجارة مع العالم الخارجي؛
- جعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها وذلك من خلال تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو؛
- تنسيق أفضل السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛
- توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية؛
- ضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال بين دول أعضاء المنطقة.

المولم

- 1- سمير عميش، منطقة التجارة الحرة الكبرى، الإمكانيات والوسائل، الطبعة الأولى، سنة 2001م، ص183.
- 2- حسين عمر، الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، دار الكتاب الحديث، مصر، سنة 1997م، ص58.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ص ص33-35.
- 4- رفيقة حسني، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات والمعوقات، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2004/04/28.
- 5- محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الحرة ...، دار الكتاب الحديث، درارية، الجزائر العاصمة، سنة 2002.
- 6- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، مستقبل منطقة التجارة الحرة، على الموقع:
<http://www.balagh.com/islam/htokvzuf.htm>. (Page consultée le 04/06/2014)
- 7- معتصم سلمان، أسس وقواعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية، على الموقع:
<http://www.arableagueonline.org/las/arabic/> (page consultée 06/07/2014).
- 8- سميرة محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، سنة 2006. ص44.
- 9- كمال رزيق، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي، "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية- عربية"، جامعة سطيف، أيام 8-2004/05/، ص 372.
- 10- أمال عبد الرحمن زيدان، تنمية الطلب المتبادل بين الدول العربية في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة، دار شتات للنشر، المجلة الكبرى، سنة 2008م، ص140.
- 11- الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي: واقع و آفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، سنة 2008، جامعة الشلف، ص 32.
- 12- أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص241.
- 13- شعبوني محمود فوزي، المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية- عربية"، جامعة سطيف، 8-2004/05/، ص435.
- 14- نزيه عبد المقصور مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤيا إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2006، ص27.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص142.
- 16- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2010، نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية، الفصل الثامن، ص12.
- 17- عادل محمود خليل، خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي، سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية: الآثار والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير-2009م. ص44.